

«الإنماء» تبيع 3 بنايات استثمارية خلال مزاد

أسفر المزاد العقاري الذي أقامته شركة الإنماء العقارية أمس عن بيع 3 بنايات استثمارية من أصل 5، حيث تم بيع العقارات الثلاثة بأسعارها الابتدائية والتي كانت بواقع 1,5 مليون دينار لعقارين في بنيد القار، و1,2 مليون دينار لعقار في السالمية، فيما لم يتم بيع عمارتين في الغروانية والمهولة. وأكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة وليد العزاز أن جدول المزادات الحالية لدى «الإنماء» مستمر على وضعه السابق من دون تغيير، مشيراً إلى نية الشركة إقامة مزاد آخر في 29 مارس الجاري لبيع 22 قسيمة سكنية في الفينيطيس بأسعار تقل عن أسعار السوق بـ 12٪. طارق عرابي

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

خلال افتتاحه ملتقى الكويت للاستثمار الذي تنظمه هيئة تشجيع الاستثمار ممثلاً عن سمو الأمير

المبارك: القطاع الخاص المحرك الرئيسي لقطار التنمية



المبارك متوسطاً علي الغانم، هند الصباح، أنس الصالح، يوسف العلي، نزار العدساني، فيصل الشايح والشيخ مشعل الجابر خلال افتتاح مؤتمر الكويت للاستثمار أمس



سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ملقياً كلمته

توقيع العمل: محمود فاروق - عاطف رمضان شريف حمدي - أحمد موسى عبدالرحمن خالد تصوير: فريال حماد

قال سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ان الكويت أمنت منذ نشأتها بسياسة الانفتاح والتواصل، وفتحت أبوابها للشركات والصداقات بين مكوناتها الاقتصادية في القطاعين العام والخاص من جهة والشركاء في الدول الشقيقة والصديقة من جهة أخرى.

وأضاف ممثل صاحب السمو الأمير في كلمة افتتح بها أعمال ملتقى الكويت للاستثمار الذي تنظمه هيئة تشجيع الاستثمار المباشر أمس أن الحكومة تسعى من خلال العديد من الإجراءات والتشريعات التي تعزز الشراكات بين الجانبين المحلي والإجنبي، ودعم المبادرات التي من شأنها تعزيز شراكات القطاعين العام والخاص، في ظل سياسات اقتصادية وتشريعية موائمة لريادة القطاع الخاص وقيادته لعجلة التنمية والاقتصاد. وأوضح انه صدرت توجيهات واضحة الى جميع الأجهزة الحكومية المختصة

الكويت فتحت أبوابها للشركات والصداقات بين مكوناتها الاقتصادية

الكويت في تشجيع وتوطيق الاستثمارين المحلي والأجنبي وتقديم ما يمكن من محفزات ومزايا ترصد إيجابيا على المستثمرين وتعطي مفاعيلها في تحريك النشاط الاقتصادي وتعزيز التنمية على مختلف محاورها ومستوياتها.

الكويت الى مركز مالي وتجاري إقليمي ودولي، مشيداً بدور القطاع الخاص الكويتي الذي يعتبر المحرك الرئيسي لقطار التنمية. كما أقرت الكويت حزمة من التشريعات الاقتصادية التي صدرت مؤخراً لتؤكد على السياسة التي تنتهجها

وأشار الى ان هذا الملتقى الذي يهدف الى التعريف بالكويت كموقع جاذب وملامح كبرى في مرحلة دقيقة أصبح للتعاون الاقتصادي بين الدول التنموية المنشودة في التنوع الاقتصادي ودعم دور القطاع الخاص هو تجسيد لمبادئ صاحب السمو الأمير بتحويل

ولفت سمو رئيس الوزراء الى ان الملتقى يكتسب أهمية كبيرة في مرحلة دقيقة أصبح التعاون الاقتصادي بين الدول الشقيقة والصديقة فيها ضرورة لا غنى عنها وأصبح تبادل الأفكار والتجارب والخبرات امراً ملحاً.

للقطاع المصرفي الكويتي الذي أثبت جدارته وتميزه، وبعتماد حزمة من التدابير المعززة لمنطق الشفافية والإصلاح الإداري والاقتصادي الأمر الذي يتكامل مع نزاهة وكفاءة القضاء الكويتي المستقل.

إنجاز مزيد من الإصلاحات الهيكلية واتخاذ ما يلزم من اجراءات وخطوات لتنويع مصادر الدخل وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاعات متعددة ذات أولوية تنموية في ظل دور محوري

هيئة الاستثمار ملتزمة بخدمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي مشعل الجابر: أبواب الكويت مفتوحة للاستثمار الأجنبي

الريادة في ظل سياسة حكومية واعية وحاضنة له آخذة بعين الاعتبار جميع التحديات والصعوبات التي قد تواجه مسار التنمية، وذلك استناداً إلى جملة المعطيات والمرتكات التي تستوجب التمعن فيها والإضاءة عليها في هذا الملتقى.

يرتكز على المعرفة والابتكار، مؤكداً أن الكويت شرعت أبوابها للاستثمار من خلال تهيئة بيئة لزيادة حصتها من الاستثمار المحلي والأجنبي. ولفت الشيخ مشعل الجابر إلى أنه رغم المناخ الذي يحيط بالشهد الإقليمي والدولي، وما يمكن أن تقدمه الكويت من فرص وتسهيلات للمستثمرين، فإننا متفائلون ومؤمنون بمستقبل واعد للاقتصاد الكويتي، حيث يلعب القطاع الخاص دور

قال مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار الجابر إن الهيئة التزمت بخدمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ووضعت نصب أعينها استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات المتميزة منها باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتنمية الاقتصاد الكويتي، مضيفاً أن هذا الملتقى يأتي ليتسق مع التزام الهيئة القانوني ودورها الرئيسي بالتعريف ببيئة الأعمال الجاذبة في الكويت إلى جانب تجسيد الشعور الوطني والطموح الجماعي بان نرى الاقتصاد الكويتي متربعا على قمة الاقتصادات الواعدة والمستقرة.

المنطلق، ومتكاملة القواعد في ميادين التعليم والصحة والإسكان، وفي قطاعات الصناعة والتيسير التجاري والاقتصاد المعرفي وتوفير الفرص الكافية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتابع: ان انفتاح الكويت على الاستثمارات الأجنبية لا يعني أبداً أن توجه رأس المال الكويتي نحو الخارج سيتوقف، وكل ما يعنيه هذا الانفتاح أن حركة الاستثمارات من الكويت واليهما ستسترد توازنها، مثلها في ذلك مثل دول متقدمة ونامية كثيرة، أما السطر الرابع والأهم فهو أن المستثمر الأجنبي لا يمكن أن يثق في اقتصاد أية دولة بأكثر من ثقة موطني تلك الدولة باقتصاد بلدهم، ونحن في الكويت نملأنا ثقة مطلقة بالله وبقدراتنا وبمستقبل اقتصادنا..

نمتلك قطاعاً خاصاً مقدرًا ماليًا الغانم: حركة الاستثمارات من الكويت وإليها ستسترد توازنها

على ضرورة تعزيز الانفاق العام الاستثماري في إطار رؤية لتوسيع وتنويع القاعدة الانتاجية. ولفت الى أن الاقتصاد الكويتي الذي يواجه قدراً كبيراً من التحديات ويعيش مرحلة بهذا الزخم من الحراك هو اقتصاد يزخر بإفاق واسعة من الفرص، مشدداً على أن العوائد ترتبط بجرأة القرار وزيادة الاستثمار، خصوصاً وان الكويت تملك من الاحتياطات ما يؤهلها لعبور جسر الإصلاح بنقطة، وتملك قطاعاً خاصاً مقدرًا ماليًا وخبرة وطموحاً.



علي الغانم

تعامل المستثمر الأجنبي معاملة الاستثمار الوطني دون تعقيد ولا تمييز. وتابع الغانم: انه إذا كان الانخفاض الكبير في أسعار النفط يضع ضغوطاً ثقيلة على ميزانية الدولة، فقد واكب هذا الانخفاض تعبئة غير مسبوقه للرؤى والجهود الإصلاحية، تصب جميعها لصالح التخصيص ودعم دور القطاع الخاص وتشجيع مشاريعه، وتجمع

انفتاح الكويت على الاستثمارات الأجنبية لا يعني توقف توجه رأس المال الكويتي نحو الخارج



الشيخ مشعل الجابر

وأشار الشيخ مشعل الجابر خلال ملتقى الكويت للاستثمار إلى أن توقيت انعقاد برنامج مع مرور الكويت بمرحلة مهمة تشهد خطوات حثيثة نحو ترسيخ مستقبل واعد يتبنى روح المبادرة، ويقوم على تحول نوعي في الاقتصاد

ولفت الى ان الوزارة انتهت من تحديث بعض القوانين وجار العمل لتحديث القوانين الأخرى، ضاربا مثالا على ذلك بقانون الوكالات التجارية وقانون السجل التجاري وقانون التأسيس، وبين ان قانون الاستثمار المباشر الذي تم تحديثه مؤخرا وقانون الشراكة بين القطاعين العام

وأضاف: سنقدم للبرلمان خلال شهرين تعديلات قانون الخصخصة بما يسمح بخصخصة إدارة الموانئ والمطار دون اصولهما. وأشار إلى ان هذه القوانين التي تعمل الوزارة على تحديثها تهدف الى تطوير بيئة العمل في الكويت

العلي: الانتهاء من تعديل قانون التخصيص خلال الشهرين المقبلين

وزيرة التنمية: إحالة مسؤولين حكوميين إلى التقاعد أبريل المقبل

تم دراسته قانونيا ونحن ماضون بقوة في التخصيص، ومنتظر الانتهاء من لائحة التخصيص.

وقالت الصباح: سارفع لسمو رئيس الوزراء في أول أبريل المقبل قائمة بأسماء ومناصب القياديين الحكوميين المقربين في تنفيذ مشاريع التنمية تمهيدا لإحالتهم للتقاعد.

والخاص من القوانين أحدث نقلة نوعية في أداء هذه الأجهزة الحكومية، كذلك قانون هيئة الأسواق. وقال ان الملتقى يسوق للكويت كهيئة استثمارية جادة. وبين العلي ان هناك توجهات لزيادة الضريبة على الشركات حيث انها تدفع تقريبا نحو 4,5٪، وستتم زيادتها الى نسبة تصل الى 10٪، وهي ضريبة موجبة للشركات الكويتية متعلقة بأساسي، حيث انها ما زالت محل دراسة وفقا لمشروع أعدته وزارة المالية وسيطرح قريباً على مجلس الأمة. من جانبها، قالت وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصباح انها أأحلت عددا من المسؤولين الحكوميين للتقاعد وستقبل بعض القياديين الآخرين

وذلك ضمن بنية تشريعية متكاملة، وان هذه التشريعات تصب في تفعيل دور القطاع الخاص للقيام بدوره من أجل الوصول الى الهدف المأمول وهو تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري.



من اليمين فيصل الشايح وهند الصباح وديوسف العلي ونزار العدساني

من نائبه، قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني ان المؤسسة نجحت في رفع إنتاج شركة نفط الكويت إلى 3 ملايين برميل يوميا وتسعى إلى الزيادة إلى 3,15 ملايين برميل يوميا. وقال العدساني ان المؤسسة تعكف الفرض على تقييم بعض الفرص الاستثمارية في الهند وأمريكا الشمالية، كما تسعى للتوسع في نشاط البتروكيماويات مع شركات عالمية. وأضاف ان المؤسسة خلال 5 سنوات حتى 2021 في القطاع النفطي، وسيكون 65٪ من هذا المبلغ لقطاع الاستكشاف والإنتاج.

وقالت انه تم عمل نظام للوزراء للتواصل عبر الهاتف المحمول من أجل ان يتعرف كل وزير على المشروعات الخاصة بوزارته. وفيما يخص خصخصة الجمعيات التعاونية، قالت انها ستخوض هذه التجربة بموافقة أغلبية من أعضاء الامسة، وفي المقابل رفض البعض والسذي يعتبر أمرا طبيعيا لأن القرارات لا ترضي الجميع، ولفتت الى ان خصخصة التعاونيات

وذلك ضمن بنية تشريعية متكاملة، وان هذه التشريعات تصب في تفعيل دور القطاع الخاص للقيام بدوره من أجل الوصول الى الهدف المأمول وهو تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري.

وأضاف: سنقدم للبرلمان خلال شهرين تعديلات قانون الخصخصة بما يسمح بخصخصة إدارة الموانئ والمطار دون اصولهما. وأشار إلى ان هذه القوانين التي تعمل الوزارة على تحديثها تهدف الى تطوير بيئة العمل في الكويت

للخصخصة باعتبارها نقل ملكية فقط، أما خصخصة الإدارة على سبيل المثال بمعنى نقل الإدارة للقطاع الخاص بدلا من بيع المنشأة بالكامل، وهذا الامر لا يشمل القانون (الحالي) فهذا بحد ذاته عائق في كثير من المشاريع.

العدساني: نستثمر 34,5 مليار دينار في القطاع النفطي خلال 5 سنوات

العدساني: نستثمر 34,5 مليار دينار في القطاع النفطي خلال 5 سنوات